

Distr.
GENERAL

A/47/896
24 February 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ١٥٣ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام بشأن تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق (A/47/881/Add.1) . وأثناء نظر اللجنة في هذا البند قدم اليها ممثلو الأمين العام بعض المعلومات الإضافية .

٢ - وكان مجلس الأمن قد رحب في قراره ٧٨٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ باتفاق السلم العام لموزامبيق الموقع في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ووافق على تعيين ممثل خاص مؤقت للأمين العام وإيفاد فريق يتكون من ٢٥ مراقبا عسكريا على الأكثر ، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن إنشاء عملية للأمم المتحدة في موزامبيق .

٣ - ووافق مجلس الأمن في قراره ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ على تقرير الأمين العام^(١) ، وقرر أن ينشئ عملية للأمم المتحدة في موزامبيق حسب اقتراح الأمين العام ربما يتمشى مع اتفاق السلم العام لموزامبيق لفترة تمتد حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ . ودعا مجلس الأمن الأمين العام إلى إجراء مشاورات مكثفة مع جميع الأطراف بشأن التوقيت الدقيق للانتخابات الرئاسية والتشريعية والأعمال التحضيرية لتلك الانتخابات وبشأن وضع جدول زمني دقيق لتنفيذ الجوانب الرئيسية الأخرى للاتفاق ، وإلى موافاة المجلس بتقرير عن ذلك في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز بأي حال ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ .

٤ - وكما هو مبين في الفرع الثاني من التقرير (A/47/881/Add.1) أذن الأمين العام بالدخول في التزامات تبلغ قيمتها ٣٧٧ ٠٠٠ دولار بموجب الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٦ ، وإيفاد ممثله الخاص المؤقت وفريق يتكون من ٢٥ من المراقبين العسكريين على الأكثر إلى موزامبيق . وبموجب رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أذنت اللجنة الاستشارية للأمين العام ،

بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٦ ، بالدخول في التزامات لا تتجاوز قيمتها ٩,٥ مليون دولار ، بما في ذلك التكاليف السابقة للتنفيذ ، لتلبية الاحتياجات التنفيذية الفورية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق .

٥ - وفي الفرع الثالث من التقرير قدر الأمين العام التكلفة الكلية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق للفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بما في ذلك تكاليف المرحلة السابقة للتنفيذ بمبلغ إجماليه ٧٠٠ ٠٩٠ ٢٦٤ دولار (صافيه ٧١٢ ٠٠٠ ٢٥٩ دولار) . وطلب من اللجنة إبلاغ الجمعية العامة بخطأ في التقديرات نتجت عنه تقديرات منقحة بمبلغ إجماليه ٣٠٠ ٧١٧ ٢٦٣ من الدولارات (صافيه ٦٠٠ ٣٣٨ ٢٥٩ دولار) للفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ . ويرد في الفرعين الثالث ألف والثالث باء البيان الموجز لتقديرات التكلفة والملاك المقترح للموظفين المدنيين . وتلاحظ اللجنة البيان الوارد في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام والقاتل بأنه "تم تزويد اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بمعلومات مفصلة اضافية بشأن تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق" . واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن تقديم هذه المعلومات التي تتكون أساسا من تفاصيل سبق إدراجها في الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة ، تبدد بقدر كاف الشواغل التي أثارها اللجنة بشأن الشكل العام لميزانيات عمليات حفظ السلم . وتنوي اللجنة العودة إلى هذه المسألة قبل الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة (انظر الفقرة ١٥ أدناه) . وتعتقد اللجنة في الوقت ذاته أن المعلومات المشار إليها في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام قد تكون مفيدة للجنة الخامسة .

٦ - ويُلخص الإطار الشامل والخطة التنفيذية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق في الفقرات ١٣ إلى ٢٦ من تقرير الأمين العام على أساس الاقتراحات العامة الواردة في الفقرات من ٢٧ إلى ٣١ . وفي الفرع الرابع من التقرير ، يذكر الأمين العام أن إحدى الدول الأعضاء تعهدت بالتبرع بعنصر جوي يتألف من زهاء ٩٠ فردا مع ما مجموعه ثماني طائرات مروحية وطائرتين بأجنحة ثابتة على أن يقتصر استخدام العنصر الجوي على القوة العسكرية التي تساهم بها تلك الدولة في منطقة البعثة ، وأن تلك الدولة العضو سوف تتحمل جميع التكاليف ذات الصلة ؛ ولم ترصد لذلك أية مخصصات فيما يتصل بتقديرات التكلفة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق .

٧ - ويوصي الأمين العام في الفرع الخامس من تقريره بإنشاء حساب خاص لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق بموجب القاعدة المالية ٦ - ٦ . كما يذكر الأمين العام أنه إذا قرر مجلس الأمن تمديد فترة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق فقد تقترح ترتيبات محاسبية اضافية ملائمة على الجمعية العامة .

٨ - وأبلغ ممثلو الأمين العام اللجنة خلال نظرها في التقرير أن خطة عمليات الأمم المتحدة في موزامبيق كما أعدت في الأصل على أساس اتفاق السلم العام لموزامبيق وردت في مرفق الوثيقة S/24635 المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ قد تخطتها الأحداث . وفي هذا الصدد ذكر ممثلو الأمين العام أن الخطة التنفيذية لمرحلة وقف إطلاق النار والتسريح قد تأخرت بسبب الصعوبات الميدانية في إنشاء لجنة وقف إطلاق النار على النحو المقرر ، وتحديد وإنشاء ٤٩ من مناطق التجمع ، والتأخير في المشاورات مع الدول المساهمة بقوات وتكوين الفرق تدريجيا . وبالنظر إلى ما تقدم ، وعلى ضوء التطورات الحاصلة على الطبيعة ، أبلغت اللجنة بأن الأمين العام قد يحتاج إلى تنقيح الجدول الزمني للخطة التنفيذية وتنفيذ الجوانب

الرئيسية للاتفاق وأنه سيقدم تقريراً بذلك إلى مجلس الأمن بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ عملاً بقرار مجلس الأمن ٧٩٧ (١٩٩٢). وتوضح اللجنة أن التنقيح الممكن إجراؤه للجدول الزمني وتعديل الخطة التنفيذية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق سيستتبع تعديلات في تقديرات الكلفة.

٩ - وتعتقد اللجنة الاستشارية، والحال كذلك، أنه من غير الممكن في هذه المرحلة تقدير احتياجات العملية لكامل فترة الولاية، وتحديد كمياتها لحين تقديم تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣، الذي سيعدل به الجدول الزمني للخطة التنفيذية وتنفيذ الاتفاق حسب الاقتضاء.

١٠ - وفي هذا الصدد أبلغت اللجنة أنه تم بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الالتزام تماماً بالمبلغ المأذون به لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق ومقداره ٩,٥ مليون دولار وطلبت على وجه السرعة مبالغ كبيرة لتمكين الأمين العام من إلحاق الموظفين العسكريين والمدنيين تدريجياً، وشراء المعدات المطلوبة على وجه السرعة، ولتغطية الاحتياجات العاجلة الأخرى لتعزيز العملية. والواقع أن الأمين العام طلب برسالة مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ اعتماداً إضافياً للارتباط به مقداره ١٠ ملايين من الدولارات. بيد أن اللجنة ذكرت في ردها أنها ترى عدداً من الصعوبات فيما يتعلق بهذا الطلب بما في ذلك التبرير القانوني له. ونظراً لأن اللجنة كانت قد بدأت بالفعل النظر في التقرير المتعلق بتمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، فقد أبدت رأيها أن الإجراء المتعلق بالارتباط بالمبلغ ليس ضرورياً في ذلك الوقت.

١١ - ونظراً للحاجة الماسة إلى تعزيز العملية بسبب الأوضاع الماثلة على الطبيعة الواقعية والحاجة العاجلة لبدء العملية تكفي لتمكين الأمين العام من تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لحين تقديم تقريره إلى مجلس الأمن عن الجدول الزمني الدقيق وتنفيذ الاتفاق، طلبت اللجنة معلومات عن تقديرات التكلفة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ على أن يؤخذ في الاعتبار التأخيرات في إلحاق الموظفين العسكريين والمدنيين.

١٢ - وعند النظر في المعلومات المقدمة من الأمين العام كانت اللجنة تدرك مقتضيات الحالة. وإذا وضعت في اعتبارها تأييد مجلس الأمن لاتفاق السلم العام لموزامبيق الموقع في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وإنشاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بقرار مجلس الأمن ٧٩٧ (١٩٩٢) وضخامة حجم العملية وتعقيدها، فقد رأت أن هناك مبرراً كافياً لتوفير الأموال الأولية اللازمة للبدء في العملية ريثما يتم تقديم تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الجدول الزمني الدقيق لتنفيذ الاتفاق ووضع تقديرات منقحة بالتكاليف.

١٣ - وأغلب الاحتمال ألا يشكل التقييم المبدئي سوى جزء من كامل تقديرات التكلفة التي يتعين تقديمها في مرحلة لاحقة، وتتوقع اللجنة تقديم مبررات تفصيلية في سياق تبرير كامل ميزانية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وينبغي عند القيام بذلك توجيه انتباه خاص إلى مستويات التوظيف والتكاليف المبدئية لكسح الألغام، ومستوى المساهمة في النظام المتكامل للمعلومات الإدارية، وحساب الدعم لعمليات حفظ السلم والتقديرات للعمليات الجوية وأماكن العمل. وفي هذا الصدد تطلب اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام استعراض الافتراضات التي قامت عليها تقديرات الوحدات السابقة الصنع مع مراعاة الخبرة المكتسبة في العمليات الأخرى. وتأمل اللجنة أن تتضمن الميزانية الإيضاحات اللازمة فيما يتصل بمصدر تمويل شتى البرامج الانسانية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، بما في ذلك البرامج المتصلة بالمحاربين السابقين في

مناطق التجمع مع مراعاة الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/24642 . والتقدير الخاصة بتلك الأنشطة ، الواردة في الوثيقة S/25044 . وينبغي ، حينما يكون ذلك فعالا من حيث التكاليف وممكنا من الناحية التقنية أن يقوم الأمين العام ببذل جهودا معقولة طبقا لاجراءات الشراء المعمول بها للحصول على الخدمات والموارد والمواد من المصادر المحلية والموجودة في المنطقة .

١٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية ، والحال كذلك ، بأن تقوم الجمعية العامة في هذه المرحلة برصد واقتطاع اعتماد لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق بمبلغ اجمالي قدره ١٤٠ مليون دولار للفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ . وينبغي التصرف في هذه الأموال بحكمة وقصرها على الاحتياجات الضرورية للعملية بما يكفل وزعها بسرعة . ومن الضروري أن يستخدم هذا الاعتماد في تلبية الاحتياجات الأساسية التي لا يمكن تجنبها والتي لا يمكن البدء في أية عملية بدونها . وسوف يتيح توفير المبلغ الموصى به للأمين العام أن يقوم فورا بوزع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق واتخاذ عدد من التدابير العاجلة لتنفيذ الولاية .

١٥ - وتطلب اللجنة الى الأمين العام أن يقدم بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ تقديرات تكلفة منقحة وتفصيلية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق لكامل فترة الولاية ، مع مراعاة أية تعديلات ممكنة في الخطة التنفيذية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والأداء المالي للعملية خلال المدة الأولية . وتود اللجنة أن توضح أنها في توصيتها ، التي لا تتبع الممارسة العامة المتعلقة بالقيام بدراسة تفصيلية لتقديرات التكلفة ، قد استرشدت بمقتضيات الحالة لتمكين الأمين العام من تنفيذ الاتفاق وفقا لقرار مجلس الأمن ٧٩٧ (١٩٩٢) .

١٦ - ونظرا للتأخيرات التي وقعت في البدء في العملية وطلب التمويل اللازم لها ، فإن من رأي اللجنة تحسين اجراءات الأمين العام لتخطيط وتنفيذ مثل هذه العمليات . وتشير اللجنة الى أن تقرير الأمين العام بشأن تمويل العملية صدر في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ أي بعد حوالي أربعة شهور من موافقة مجلس الأمن على تعيين ممثله الخاص المؤقت وبعد شهرين من انشاء البعثة على الرغم من وجود حاجة ماسة تعترف بها كل الأطراف المعنية لإنشاء البعثة في مرحلة مبكرة تقييدا للجدول الزمني للاتفاق . وهكذا فإن اللجنة الاستشارية توصي بأن يتخذ الأمين العام تدابير عاجلة لتحسين التنسيق داخل الأمانة العامة وعلى نطاق المنظومة على السواء ؛ كما ينبغي للأمين العام أن يكفل التخطيط الأنجع لعمليات حفظ السلم ويستعرض الاجراءات الحالية بما يتيح البدء السليم وفي حينه لمثل هذه البعثات بطريقة كفؤة وفعالة من حيث التكاليف .

١٧ - وتود اللجنة أن تؤكد أنها تعتبر أن الاعتماد الموصى به في الفقرة ١٤ أعلاه استجابة استثنائية لحالة عاجلة وصعبة وينبغي عدم اعتباره سابقة للعمليات المقبلة .

الحواشي

(١) الوثيقة S/24892 و Corr.1 و Add.1 .

- - - - -